مؤامرة الصمت

الخروج من دائرة اليأس إلى دائرة الأمل والعمل

دكتـــور
ابراهيـــم حلمى عبد الرحمن
وزير التخطيط الأسبق

السادة الزملاء ــ السيد رئيس الجلسة شـــكرا على هذه الكلمات الطيبة .. أود فى البداية الى أن أشير الى أن نترك عنوان هذه الكلمة الآن لأن معناها سيتضح فى آخرها وليس فى أولها .

المشروع القـــومى المفتقـــد

من المقدمات الضرورية لمواجهة أزمة المجتمع المصرى التى نعيش فيها أن نقتنع أولا ــ باننا فعلا فى أزمة اقتصادية واجتماعية وبالتالى نبحث عن أصول هذه الازمة ثم الحلول البديلة للخروج منها ، والرأى الذى أرجحـــه هو أن ما نحن فيه اليوم هو حصاد خمسين عاما أو أكثر من (توجه) أو (استراتيجية) أو عقد اجتماعى بدأ فى منتصف الثلاثينيات واستمر حتى اليوم وجوهر هذا الفكر ــ هو تغليب الاستهلاك والانفاق على الانتاج والاستثمار ــ فالاستهلاك والانفاق له الاولوية وهو الضرورة وهو المقياس والمعيار لدى الحكومة وادى الشعب ــ حتى لو لم يكن مصدره انتاج واستثمار ــ ولهذا نقول دائما على الحكومة أن تقدم للشعب التعليم والصحة والخدمات والعمل والمعاش والدعم والتموين والترويح والثقافة ــ ونحن الشعب ــ نقول ايضا أنكل هذه الخدمات وكل هذا الانفاق ضرورى أيا كان مصدره . والدعوة الى العمل والاجتهاد والاستثمار ــ عن طريق المهارة والجهـــد والابتكار والاستثمار والادخار والتصدير وغير ذلك ــ أمور تأتى فى المرتبة الثانية من الاهمية ولم يكثر (الحديث) عنها الا فى السنوات الاخيرة ولم يرتق العمل بشأنها بعد الى المســـتوى الذى يعادل الانفاق والاســـتهلاك ولذلك نشأ العجز المتزايد فى علاقتنا بالدول الاخرى وتراكمت الديـــون ــ

ولكن الدعوة الى تغليب الاستهلاك والانفاق فى التفكير والتدبير لا زالت هى الدعوة الاولى السابقة على كل ما عداها .

واصل هذا التوجه الخاطىء ـ هو فى رايى ـ انه فى فترة السنوات الخمسين السابقة ـ اى منذ الاحتلال البريطانى وحتى معاهدة ١٩٣٦ ـ كان الشعور الوطنى كله معبأ ضد الاحتلال والمستعمر ـ فكانت هناك وحدة فكرية وتعبئة معنوية اشتركت فيها جميع طبقات الشعب وفئاته ـ حتى القلة التى كانت تهادن الملك والانجليز ـ فانها كانت تدعى انها مشتركة فى الاجماع القومى ولكن ترى العمل بأسلوب (آخر) غير المجابهة والمواجهة ـ وقد حدث تقدم كبير فى تلك الفترة فى تنظيم الرى والزراعة (لصالح القطن المصدر الى لانكشير) وزيادة العمران الحضرى ووضع اسس الادارة والقانون (فى اطار اهداف المستعمر) وانتشار التعليم وتنظيم المال والاعمال ـ ولكن الناحية الانتاجية والاقتصادية ـ فيما عدا زراعة الارض ـ كانت فى ايدى الاجانب ومن دار حولهم من كبار الملاك ورجال أعمال ـ طبعا باستثناء مجموعة بنك مصر ـ ورواد عصاميين بدأو من الحضيض وكان هناك ربط قوى فى اذهاننا جميعا بين الاستعمار وبين انخفاض مستوى المعيشة لدى الفلاحين وسيطرة الاجانب والمتمصرين وضآلة فرص التعليم والمشاركة فى قطاعات الانتاج المربحة ـ وعزز هذا الترابط فى أذهاننا ـ وجود شركات الاحتكار للمرافق وفى مقدمتها شركة قناة السويس ووجود جنود الاحتلال فى مواقعهم الظاهرة فى وسط المدن الكبرى .

منذ سنة ١٩٣٦ ـ وهى مرحلة الاستقلال التالية لسنة ١٩١٩ ـ اتجهت الحكومات الوطنية الى تعويض الشعب عما فاته فى فترة الاحتلال بزيادة فرص التعليم والتوسع فى الخدمات الصحية والريفية .. وفى سنوات الحرب كانت هناك اجراءات استثنائية قبلها الشعب وساعدت فيما بعد على توسيع القاعدة الاقتصادية المصرية وخاصة فى الصناعة ونشأ عنها تراكم الارصدة الاسترلينية التى كان السحب منها يوفر مصدرا لزيادة الانفاق ويعوض فترة التقشف فى اثناء الحرب .

الوحدة القومية فى التوجه ضد الاحتلال ، خلقت مناخا فكريا خلاقا بين المفكرين والفنانين والتحام حقيقى مع الشعور الشعبى وانعكاس واضح للأوضاع الراهنة والآمال المرجوة فكانت فترة العشرينات حتى الاربعينيات من أخصب ما مر على مصر من انتاج فكرى وأدبى ومسرحى

وموسيقى وتنوع فى الافكار والآراء . نفتقده اليوم الى حد كبير — لاننا اليوم باللغة المعاصرة — لا زلنا نبحث عن (مشروع قومى) يجمعنا فكريا ومعنويا ويوحد الصفوف ويوحد الجهود — للاختصار نضرب المثل المشهور :

الرجل الجائع — يحتاج الى سمكة ليأكلها — ولكن يحتاج الى مثلها كل يوم .

الرجل العامل — يحتاج الى (شبكة) يصيد بها حتى يأكل كل يوم — ولكن بعد فترة تبلى الشبكة او ينافسه فى الصيد آخرون أكثر تقدما .

الرجل الصانع — يتعلم كيف يصنع الشبكة — ويكسب منها — مما يؤدى الى أن يأكل الآلاف كل يوم .

الرجل المبتكر — يدرس ويبتكر وسائل أخرى للصيد ومناطق معينة — حتى يمكن بادخال معدات واساليب جديدة أن يمكن الملايين من الحصول على الطعام عن طريق الصناعة والعمل .

هذه هى المستويات الاربع للتقدم فى كل مجتمع وفى كل دولة قديما وحديثا (اذا نحينا جانبا النهب عن طريق الحرب ، والاستعباد عن طريق الاستعمار ، والتسول عن طريق المعونات) فاننا نجد أن المستوى الاول — هو مستوى الاستهلاك — وهو ضرورى ولكن فحدود ما ينتج من المستوى الثانى وهو مستوى العمل والانتاج ، وفائض المستوى الثانى يذهب الى اقامة الصناعات وهى المستوى الثالث ، وفائض المستوى الثالث يحقق القدرة الابتكارية والمنافسة الاقتصادية التكنولوجية وهو المستوى الرابع .

اى أننا حتى الآن لا زلنا نركز على المستوى الاول وهو مستوى الاستهلاك ، وهذا تصوير للعوامل التى سرنا فيها منذ سنة ١٩٣٦ والى الآن .. وبمعنى آخر فان هذا الجيل حكومة وشعبا يعطى الاستهلاك والانفاق أهمية كبيرة حتى صار الاستهلاك أكثر من الانتاج وعجز الانتاج عن أن يعطى فائضا للاستثمار لان الانتاج يأتى متخلفا . ومن ثم فان الازمة ترجع الى الاستهداف القومى الذى يركز دائما على الاستهلاك .. لذلك فان الازمة الراهنة تحتاج لمن يقتنع بوجودها ولكن للأسف هناك من ينكر الازمة . اما جهلا أو تجاهلا وهذا يتم على كل المستويات . والحقيقة يجب أن نعامل الازمة بالمواجهة .

بعض أبعاد الأزمة الراهنة

الأزمة الراهنة اذن تحتاج الى من يقتنع بوجودها ويبحث عن حلول لها — أما من ينكر — فقد كفى نفسه العناء وارتضى الجهل أو التجاهل وترك للمقادير أن توجه مستقبل الشعب والدولة كيفما شاءت أهواء الآخرين .

ولنرجع الى بعض الأرقام — أكبر دولة مدينة فى العالم الآن هى الولايات المتحدة الأمريكية — التى تتدفق عليها الفوائض من اليابان وتايوان والمانيا الغربية والمدخرات الشرعية وغير الشرعية من كثير من دول العالم الأخرى — ويؤدى هذا التدفق الى سد العجز فى ميزان المدفوعات الذى يزيد الآن على ١٢٠ بليون دولار سنويا ويسمح للاستثمار أن يرتفع عن مستوى ٥ر٥٪ وهو مستوى الادخار المحلى — ويظهر هذا التدفق فى صورة المشتروات الكبرى التى تحققها اليابان وغيرها داخل الولايات المتحدة . دون حساسية حتى الآن — مجموع دين الولايات المتحدة الخارجى وصل الى ما يعادل (٣٠٠٠) دولار لكل فرد من أفراد الشعب وفى مصر نجد أن مستوى الدين الخارجى وصل الى حوالى (١٠٠٠) دولار لكل فرد ، ولكن الدخل الفردى فى الولايات المتحدة يبلغ حوالى ٣٠ ضعف الدخل الفردى فى مصر — أى أن عبء الدين الخارجى بالدولار فى مصر يمثل عشرة أمثال العبء المقابل على المواطن الأمريكى .. أليست هذه أزمة ؟.

الأرقام المتداولة عن زيادة السكان واتساع الفجوة الغذائية والاستيرادية وعجز الميزانية العامة والتضخم النقدى وارتفاع الاسعار والضغط الشديد على انتاج الطاقة وارهاق مرافق النقل والمواصلات وهبوط مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار البطالة والكساد الاقتصادى وعراقيل الاجهزة البيروقراطية والانحرافات الشائعة فى المعاملات والخسائر المعلنة فى المصارف والشركات .. هذه كلها وغيرها أمور معلنة ومعروفة — على الرغم من الجهود المضنية التى تبذل والمشروعات الكبرى المتعددة وتوسع نشاط القطاع الخاص والحرية النسبية فى مجال النقد والادخار والاستثمار — وجو الاستقرار الأمنى عامة — ولولا هذه الجهود الكثيرة المشكورة ، لكانت المؤشرات التى ذكرت قد تدنت الى مستويات أخطر .

اذن هناك أزمة لا شك فيها يمر بها الاقتصاد والمجتمع المصرى .. وهناك جهود يقال عنها جهود لاصلاح المسار الاقتصادى — الكثير منها — يدور حول اعادة جدولة الديون والحصول على قروض جديدة — أى

عملية تخفيف العبء المالى للديون وترحيله الى سنوات مقبلة ـ كما أن (الصيحات) المتتالية قد شملت الاعتراف بمشكلة البطالة ـ الذى عقد مؤتمر كبير لمناقشتها ـ والتركيز على الصناعات الصغيرة وتشغيل الخريجين، والدعوة المستمرة ليلا ونهارا الى زيادة الانتاج (والحمد لله يبدو انه قد صرف النظر عن مؤتمر الانتاج) والى ترشيد الانفاق والى تشجيع القطاع الخاص واصلاح القطاع العام وزيادة الاستثمار والتوسع فى التصدير (واقيم معرض لهذا الغرض أخيرا) ... كل هذا بجانب تعبئة اعلامية مكثفة تزداد حدتها يوما بعد يوم بين الشباب لمواجهة التطرف ومحاربة المخدرات وقوافل الدعوة التى تجوب المحافظات وتوظيف الأئمة والدعاة بما أوجد عجزا فى هذه (التخصصات) مع فائض كبير عاطل بين الأطباء والمهندسين والزراعيين والتجاريين وغيرهم .

مؤامرة الصمت

هذه الجهود الاصلاحية المشكورة ـ على كل حال ـ لا زالت تتم وراء ستاركثيف من الغموض والابهام ، بل ان هناك افرادا يدعون الى عدم تثبيط الهمم وعدم التركيز على السلبيات والتغنى بأمجاد الماضى وتحالفات الحاضر والثقة بدون حدود فى المستقبل ـ وربما يكون هذا الغموض (الرسمى والشعبى فى نفس الوقت) قد وصل الى درجة (مؤامرة الصمت) التى نشترك فيها جميعا ـ فنحن وفقا لهذه (المؤامرة التخيلية) لا نريد أن نقارن بيننا وبين غيرنا من الدول التى تسبقنا كل يوم وتساير التطورات الاقتصادية بنجاح ـ ولا نريد أن نتحدث كثيرا عن (الزلازل) الفكرية التى تهز كيان المجتمعات الاشتراكية فى أوروبا وصداها المتوقع فى أنحاء العالم ـ ولا نتحدث (مطلقا تقريبا) عن الثمن السياسى الذى ندفعه (واقعا أو توقعا) للمعونات التى نحصل عليها من الخارج ونحتاج الى استمرارها الى سنوات كثيرة قادمة ـ ولا نتحدث عن الآثار السلبية لتزايد مشكلة البطالة وارتفاع الاسعار وتدنى الاجور لطبقات كثيرة ـ وللبذخ والاسراف الجنونى فى الانفاق الاستفزازى فى مواقع كثيرة فى الداخل والخارج ـ ولا عن انتقال الاموال والمدخرات (ليس بالضرورة تهريبا) الى الخارج .

لذلك قد صنفت الدول التى فى شرق آسيا فى السنوات الاخيرة ، مثل ماليزيا وتايلاند فى احداث تقدم اقتصادى وصناعى كبير ، على غرار ما تم

منذ سنوات فى كوريا وهونج كونج وتايوان (صاحبة أكبر رصيد من المدخرات الخارجية بالنسبة للفرد فى العالم كله) ويقال بأن اندونيسيا هى الاخرى لديها فرصة للسير فى هذا الطريق ـ فيما بعد ـ وطبعا كانت اليابان هى السباقة فى هذا المجال فى فترة سابقة ـ وتم هذا فى جميع الدول فى سنوات قليلة (عشرين أو ثلاثين) فتطورت الاوضاع الاقتصادية والتكنولوجية ـ وبالتالى الاوضاع الاجتماعية ومستوى المعيشة ـ وكانت لكل دولة من هذه الدول ـ دون شك ـ ظروفها وأوضاعها الخاصة ، التى قد لا تتكرر فى دول أخرى ولكن هذه الدول لديها قاسم مشترك ـ هو أن يبدأ الاصلاح بزيادة الكفاءة الانتاجية ـ وزيادة المؤسسات الاستثمارية والتوسع فى التصدير والمنافسة فى الاسواق الخارجية ـ سعرا وجودة ـ وفى الوقت ذاته بناء قاعدة وقدرة تكنولوجية قوية يتم بموجبها ادخال صناعات جديدة بعد أن تستنفد الصناعات القائمة القدرة على التوسع فى الاسواق الخارجية وعندما تنهار القدرة التنافسية للصناعات فى الاسواق الدولية.

مراحل التطور فى دول آسيا الشرقية

هذا باختصار ـ ما اتبعته تلك الدول ـ فى ظل ظروف وأوضاع مختلفة ـ هو عدم البدء بالتوسع فى الاستهلاك ، ثم عدم الدعوة (لفظيا) الى الانتاج مع التكامل والتسيب فى الادارة وتوزيع الارباح الوهمية والمنح الموسمية وما الى ذلك من أساليب الادارة الفاسدة بل بدأت النهضة بالافادة من الاجور المنخفضة ، وفاعلية حافز الربح للمستثمر ، لزيادة التصدير التنافسى ، ثم الاتجاه الى فتح أسواق دولية لسلع أخرى باستثمارات يتم تدفقها (وليس استجداؤها) للاستفادة من فرص الربح ، وبذلك يتطور الهيكل الصناعى ، بفعل الطلب الخارجى ، وتأتى المرحلة الاخيرة ، حينما يتم بالقدرة التكنولوجية المحلية (مع التكنولوجيات والمعرفة الدولية) الدخول فى صناعات وانشطة أرقى وأكثر ربحية والتخلى عن الصناعات التى فقدت ميزتها النسبية دوليا ـ وفى كل هذه المراحل ، تزيد الاجور والدخول (دون أن تتجاوز الانتاج) ويرتفع مستوى المعيشة .

أى أن تلك الدول التى بدأت من المستوى الثانى (مع مراعاة زيادة الانتاجية وضمان تحقيق الفائض الحقيقى) ثم ارتفعت الى المستوى الثالث والرابع ـ وحافظت طيلة هذه المراحل على زيادة الانفاق بناء على زيادة الدخل ، أى أن الاولوية فى توزيع الدخل الكلى ـ كانت دائما لتنفيذ هذا

التطور التكنووجى والصـــناعى والانتـــاجى ــ مرحلة بعد أخرى ، وليس لمجرد توزيع المنح والعطايا وبناء المساكن والمرافق للعاطلين .

طبعا ــ هذا أسلوب مختلف تماما عما فعلناه نحن فى خلال السنوات الخمسين الماضية ــ اذ اننا بدأنا بزيادة الاستهلاك والانفاق ثم عندما عجز الانتاج عن توفير الموارد ــ دبرنا موارد من المدخرات الاســترلينية ثم من مصـــادرة أملاك الاصـــلاح الزراعى ــ ثم من تأميم المصانع والمنشـــآت الاقتصادية ــ وتوجهنا (بحمد الله وفضله) الى الدول الصديقة فحصلنا منهم على قروض ومعونات لسد ثغرة الانفاق والعجز الغذائى والاستيرادى المتزايدة ــ ونظرا لزيادة السكان المستمرة والارتفاع المصطنع فى الاجـــور والارباح الذى سمح بزيادة الانفاق العام والخاص مع التضخم المســـتمر) وبعد ذلك توجهنا الى الدول الشـــقيقة فأرسلنا اليهم مئات الالوف من العمال والموظفين ولا زلنا نجنى حتى اليوم ثمار تحويلات هؤلاء المغتربين ومن فضل الله أن توفر لنا قدرا من البترول للتصدير (استخدمنا حصيلته هو الآخـــر فى بناء المرافق والكبارى العلوية والانفاق الســـفلية والعمائر الضخمة) . هذا هو الاسلوب الذى اتبعناه . وذلك هو الاسلوب الذى اتبعه غيرنا ــ والفرق واضح بين الاثنين .

تصنيف دول العـــالم الثالث

١ ــ هناك مجموعة من الدول النامية تمكنت من الانتقال من حـــالة الفقر الى الغنى (كسر حاجز الفقر) وتمكنت أيضا من الحصول على قدرة تكنولوجية كبيرة للمشاركة فى التنمية الدولية وحل مشكلاتها الداخليـــة (كسر حاجز التكنولوجيا) .

٢ ــ هناك مجموعة أخرى من الدول ارتفع مســـتواها الاقتصادى فصارت من الدول الغنية (كسر حاجز الفقر) ولكنها لم تتقدم تكنولوجيـــا وهذه هى الدول النفطية وأمثالها التى اعتمدت على مواردهـــا الطبيعيـــة واعتبرت اثمان البيع موردا للاستهلاك . ويلاحظ أن عدد سكانها قليـــل الى المجموع الكلى .

٣ ــ وهناك مجموعة أخرى من الدول ركزت اهتمامها على الارتفاع بقدرة البشر فيها وكفاءتهم الانتاجية والانتفاع بالقدرات التكنولوجية حتى انتجت القنابل الذرية والهيدروجينية ولكنها لم تتمكن بعد من التغلب على حالة الفقر وتسعى الى استخدام القدرة التكنولوجية والبشرية فى زيـــادة

الانتاج ورفع مستوى المعيشة الذى كان قد أعطى أولوية اقل فى العقود الماضية وأوضح مثل على ذلك الهند والبرازيل والصين وغيرها ... وهى دول تمثل من حيث عدد السكان نسبة كبيرة .

٤ ــ ومجموعة رابعة من الدول وزعت أولوياتها فى العمل على الانفتاح المباشر على الخدمات وعلى البنية الاساسية دون عناية كافية بارتفاع مستوى الانتاجية البشرية ودون خلق قدرة تكنولوجية مناسبة . وبذلك لم تتمكن من كسر حاجز الفقر ولا حاجز التكنولوجيا والكثير منها دخل فى مشكلات سكانية ومالية وقروض وتفكك اجتماعى داخلى ولعل مصر على الرغم من التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى حدث فى السنوات الاربعين الماضية اقرب الى أن تكون من هذه المجموعة .

٥ ــ وادنى من ذلك هناك دول فقيرة جدا جوبهت بمشكلات كبيرة داخليا وخارجيا لضعف فى الادارة الكلية والجزئية مما ادى الى تراجعها فى مستوى الدخل وفى المعيشة عما كان من قبل وهذه المجموعة تشمل مجموعة كبيرة من الدول الافريقية وربما فيها السودان .

٦ ــ هذا عن الدول التى تسمى الدول النامية ولكن التفاوت فى نمو الدخل وارتفاع التكنولوجيا لم يحدث بنفس القدر فى مجموعة الدول الصناعية الغنية .

فمن الواضح أن اليابان والمانيا الغربية حققت تقدما تكنولوجيا واقتصاديا سريعا أكثر من باقى الدول الغربية .

كما أن المانيا الشرقية وربما بلغاريا والمجر حققت نسبيا فى الكتلة الشرقية تقدما مميزا بالنسبة الى باقى أعضاء الكتلة .

ولكن الصفة المشتركة بين ما نسميه الدول الصناعية شرقا وغربا هو المشاركة بدرجة مختلفة فى التقدم التكنولوجى والعالمى الذى يعتبر على مر التاريخ والقرون الماضية المؤشر الواضح للدلالة على التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى .

٧ ــ وبالرغم من أن التقدم الذى حدث فى الدول الصناعية ــ كما ذكر ــ تقدم نسبى الا انه سيؤدى الى تكوين كتلة اقتصادية موحدة بين الدول الغربية فى سنة ١٩٩٢ وبذلك ستصبح أكبر تجمع اقتصادى فى العالم ، كما أن الاتحاد السوفيتى بدأ فى السنوات الاخيرة احداث تغيرات

فكرية وادارية وتنظيمية واسعة على يد جورباتشوف وهذ يعتبر اقرارا بعجز الاوضاع السابقة . كما يسعى الى احداث تقدم اقتصادى تكنولوجى يضاف الى القدرة العسكرية والحربية التى جعلت الاتحاد السوفيتى ندا لاولايات المتحدة فى كل شئون السلام والتوازن الدولى . وقد احدثت هذه التغيرات التى تعرف باسم بريسترويكا موجات مختلفة فى جميع انحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة ذاتها .

الدول الصناعية

وفى سبيل استكمال صورة التطور — نشير الى بعض الاوضاع فى الدول الصناعية — وقد استنت الدول الصناعية السبع الكبرى عقد اجتماعات (قمة) مرة أو مرتين كل سنة للتباحث والتنسيق فيما بينها بشأن السياسات العامة — ومن أهم ما قررته فى تلك الاجتماعات : العمل على تخفيض سعر الدولار بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى — وتم ذلك الى حد كبير فى السنوات الاربع الماضية — وقد تحقق للدول الصناعية فى السنوات الثلاث الاخيرة نموا اقتصاديا مضطردا بحوالى ٣٪ سنويا — مع انخفاض مستوى البطالة (٢ر٥٪ فى أمريكا مثلا) ومستوى التضخم (٥ر٤٪ فى أمريكا) وارتفع مستوى الادخار فى اليابان الى اكثر من ١٨٪ سنويا والمشكلة فى اليابان الآن هى فى الدعوة الى زيادة الاستهلاك الداخلى مع التوسع فى الاستثمارات الخارجية فى دول مختلفة الى مستوى ١٠ بليون دولار سنويا — حرصا على تفادى المواجهة التجارية الصريحة مع الولايات المتحدة والدول الغربية نظرا لوجود الفائض السنوى الذى يقدر بحوالى ٧٢ مليون دولار سنويا (منه ٥٠ بليون دولار مع الولايات المتحدة) — ويعلم الجميع أن الولايات المتحدة تنفق ١٠٪ من دخلها القومى على التسليح الذى يمثل الحماية الامنية لكل الدول الغربية واليابان — بينما اليابان مثلا لا تنفق اكثر من ١٪ — ولعل الولايات المتحدة بناء على ذلك تريد أن تحصل على الثمن المناسب لهذه الحماية النووية — وقد تنخفض قيمة هذا الثمن اذا حدث انفراج فى سباق التسليح بين الكتلتين الشرقية والغربية . أما اوربا الغربية فمشغولة بالاستعداد لخطوة استكمال تشكيل السوق المشتركة فى سنة ١٩٩٢ ، التى يقدر أنها ستزيد القدرة التنافسية للاقتصاد الاوربى تجاه الولايات المتحدة واليابان — كما أن فرص التعاون بين أوروبا الغربية ودول الكتلة الشرقية قد زادت بعد التطورات الاخيرة ، وخاصة بالنسبة الى المانيا الغربية التى يوجد بها فائض كبير ، يمكن توجيه

جزء منه نحو المعونة الاقتصـــادية ، بما قد يشـــكل احتمالات قوية لتغيير الخريطة الاقتصادية (والسياسية) فى أوربا .

الذى يرجع الى قرارات قمة الدول السبع فى السنوات الماضية يرى أنها ـ بجانب تخفيض الدولار ـ كانت تركز دائما على اعطاء أولوية كبرى لمحاربة التضخم كنقطة بدء فى الاصلاح الاقتصادى وعلى توسيع دائرة التبادل التجـارى ـ بما فى ذلك قطـاع الخـدمات الذى تزداد اهميته ـ والمشـــاركة فى دورة أورجواى لمفاوضـــات الجات ـ ومحاربة الارهـــاب واختطاف الطائرات (حرصا على نظام التجـــارة والانتقال دون نظر الى الدوافع السياسية) وعدم معالجة مشكلة الديون علاجا شاملا ولكن وفقا للأوضاع الخاصة لكل دولة وزيادة العناية بتطهير البيئة من التلوث واخيرا الاعتراف بخطورة الاستخدامات الصناعية واستخدام الفحم والبترول على طبقات الاوزون وعلى تعديل المناخ عـــامة بما قد يذيب الثلوج القطبيـــة السميكة ويرفع مســـتوى الماء فى البحار والمحيطات واخيرا اشير الى محاربة المخدرات والعصابات المشتركة فى توزيعها ـ اما التنمية فى دول العالم الثالث فعادة يشار اليها بعبارات عامة دون سياســـة واضحة ـ وكذلك الامـــر بالنسبة الى الامم المتحدة ومنظماتها التى تقع تحت ضغط وارهاب مالى وفكرى من الدول الصناعية الكبرى فى السنوات الاخيرة .

ومن هنا نرى أن الكتل الاقتصادية الكبرى وهى الولايات المتحدة ـ اليابان ـ أوروبا الغربية ـ أوروبا الشرقية ، جميعها الآن مشـــغولة بمشكلات كبيرة تخصها وانها لا تعنى حقيقة بشئون العالم الثالث الا عناية جزئية وشـــكلية .

وهذا يدعونا للتساؤل ـ مرة أخرى ـ لماذا اذن تحرص الولايات المتحدة بالذات على استمرار تقديم معونة كبيرة لمصر (تالية فى الحجـم لمعونتها لاسرائيل) مع انقاص معوناتها لجميع الدول الاخرى ـ لعل هناك من الاسباب السياسية والامنية الداخلية والخارجية ـ ما يدفـع الولايات المتحدة الى اتباع هذه السياسة التى تحقق وجهة نظر من جانبها ـ ولا يكفى القول بأن الولايات المتحدة دولة صديقة تقدم عونا غير مشروط لمصر الصديقة ولاسرائيل (الاكثر صداقة) ولا يكفى القول (أحيـــانا) أن الدولة التى لا تملك رغيف العيش لا يمكن أن تملك القرار ـ ثم ننسى هذا ونستمر فى ذات الخط السابق .

الدول الصناعية مشغولة بقضاياها (وهى كثيرة) والولايات المتحدة تحدث توازنا بين مصر واسرائيل فى المعونة دون غيرهما ، ونحن فى أشد الحاجة الى مجابهة التطورات فى الدول الصناعية التى هى السوق الكبرى لصادراتنا والمصدر الذى نحصل منه على الواردات وقدر كبير من التمويل الخارجى (فضلاعن مديونيتنا لتلك الدول مدنيا وعسكريا بقروض ضخمة تخلفنا فعلا عن سداد أقساطها) .

التطـورات التكنولوجيـة

واهم ما يشغل الدول الصناعية الآن هو ادخال التطبيقات التكنولوجية فى المجتمع ومتابعة هذا التقدم سنة بعد أخرى — واهم ما حدث ولا شك فى السنوات الماضية هو التوصل الى الطاقة النووية التى احدثت ثورة كبرى فى التسليح وغيرت ميزان القوى فى العالم — واقترن بهذا التطور صناعة الصواريخ التى تستخدم القوى الانفجارية للخروج من جاذبية الارض — ولا زالت البحوث جارية فى المجالين — مجال الطاقة سعيا وراء الطاقة الاندماجية — ومجال الصواريخ والقذائف للتوصل الى دفاع ضد الصاروخية الهجومية وللاستخدامات السلمية للفضاء .

والمجال الثانى الذى تطور كثيرا : هو مجال الالكترونيات حيث أقترنت الصفائح الصغيرة المنظمة والخازنة للمعلومات والبرامج واقترن بها تقدم كبير فى الاتصالات اللاسلكية لنقل هذه المعلومات وصناعة الروبورت الذى يقوم بعمليات صناعية متعددة — حيث يوجد فى اليابان من هذه (الخلائق) مثلما يوجد فى العالم كله مجتمعا .

وثالث المجالات واهمها : هو التكنولوجيا البيولوجية بما فيها البيولوجيا الوراثية وتخليق كائنات دقيقة صناعية والتوصل الى سلالات نباتية وحيوانية ذات صفات معينة — هذا المجال لا زال فى مراحله الاولى وقد يمتد حتى يصل الى الانسان نفسه من حيث قدراته الفكرية وسلوكياته .

هذه هى اهم الاتجاهات الايجابية اما من الناحية السلبية فانه فى الوقت ذاته — زاد الوعى بأخطار تلوث البيئة بسبب استخدام الطاقة والتوسع الصناعى واحتمال حدوث أخطار منه على وجود الحياة والانسان على الارض والحضارة عامة — كما نشأت قضية استخدام البحار والمحيطات والمناطق القطبية بما لا يؤدى الى صراع بين الدول الكبرى ويحقق فائدة

للبشرية كلها ـ عدا مشكلة زيادة السكان فى دول العالم الثالث الفقيرة . وتغير تركيب السكان نحو الاطول عمرا فى المجتمعات الصناعية مع احتمال الصراع على الموارد الطبيعية من طاقة ومياه وغابات ومعادن بين مختلف الدول والتكتلات اذا لم يحدث اعادة توزيع للدخول والقوى على المدى الطويل ، بما فى ذلك صورة (الدولة) المستقلة فى عالم يزداد فيه التشابك والتداخل بين المصالح والموارد .

لا يمكن لدولة متخلفة تكنولوجيا أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات لا سياسيا ولا اقتصاديا ولا اجتماعيا ـ وعليها حتى بقدرات تكنولوجية محدودة أن تعيد رسم سياستها لمجابهة هذه الاخطار المحتملة والافادة من الفرص المتاحة . هناك فرصة لمصر فى مجال البيولوجيا فى تحسين السلالات واستنباتها وحفظ الاغذية والتوسع فى الصناعات الزراعية وربما تحسين فرص التسميد الطبيعى بدلا من التسميد الكيمائى ـ وفرص أخرى فى اقامة صناعات الكترونية وبرامج متقدمة تصلح للمنطقة العربية مثلما تفعل حاليا الهند وسنغافورة مثلا . وبناء على التطورات الحديثة يخشى على الصناعات المستقرة فى مصر ـ مثل المنسوجات ـ ان تلقى منافسة قوية فى الدول الصناعية ، ان لم يحدث تقدم فى الانتاجية والتصميم .

المشكلة الكبرى أمام الدول النامية ان زيادة السكان ، تواجه خطر البطالة بالاضافة الى نقص الموارد ، بينما التكنولوجيا الحديثة تكون اكثر فائدة للدول الصناعية قليلة السكان مرتفعة الدخل .

هل يمكن تغيير التوجه القومى

اذا تم شرح هذه الاوضاع (اذا صحت لدى المسئولين) للشعب ، فان منا من يرى أن الشعب قادر على تفهم أعماق الازمة التى وصلنا اليها دون فزع او احباط وخاصة اذا راى الشعب أمامه السبل التى يجب اتباعها لتجاوز هذه الازمة ـ والدور الذى عليه أن يقوم به عبر السنوات القادمة ـ الرأى السائد حتى الآن ـ هو أن الشعب غير مهيأ لتقبل الحقائق ولا يتحمل التبعات وأن مثل هذه المصارحة تؤدى الى اثارة الخواطر وافزاع المستثمرين وهروب الاموال والاضرار بالصالح العام ـ لذلك ـ فما يبدو لا يريد المسئولون (على اختلاف الوانهم وأحزابهم) ولايريد الاعلام الرسمى أو الدراسات العلمية أن تتطرق بصراحة كافية لا لتقدير عمق جوانب الازمة ولا لبدائل الخروج منها .

هذا أمر غير مفيد ـ لأن الأزمة معروفة لدى الدول الخارجية (معروفة تفصيليا) ومؤشراتها موجودة فى المستندات الرسمية المنشورة ونتائجها أمام رجل الشارع فى السوق ـ ولدى الجميع فى صورة الاجور وزيادة نفقات المعيشة ـ والمستثمر المحلى (قبل الخارجى) فى حاجة الى اكتساب ثقة فى استقرار الاوضاع (وليس بالضرورة استقرار الاسعار الذى لا يمكن أن يحدث مع العجز وزيادة التضخم) وتواجد فرص الربح من الاستثمار (ثم معالجة الشركات المتعثرة بضخ أموال جديدة من الخزانة العامة مثلا) .

هذا الا اذا اتضح أن (مؤامرة الصمت) تشمل قطاعات كبيرة من المسئولين وكذلك ترتضيها ضمنا أو صراحة فئات كثيرة من الشعب مثل العمال والموظفين والخريجين والاعلاميين والمفكرين الذين يشغلون كثيرا بأمور أخرى تخصهم أو لصرف الانظار عن الاخطار الحقيقية التى ربما تزداد فى المستقبل ـ اى أنهم يتبعون اسلوب النعامة ـ ربما دون أن يدركو ذلك .

وسواء أكان الاصلاح علانية أو نصف علانية ـ فانجوهر الاصلاح ـ فيما يشمل ـ لابد أن يتطرق الى العناصر الثلاثة التى يرجى أن يتعرض لها هذا المؤتمر الخامس والعشرين لجماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا وهى :

ـ استراتيجية التنمية التى اتبعت فى السنوات الخمس الماضية والاتفاق على توجه قومى مناسب .

ـ الازمات الراهنة مسبباتها واولوياتها فى المدى القصير وما بعده ـ بما فى ذلك التنسيق بين السياسات العامة وادارة المؤسسات .

ـ نظرة مستقبلية لمعالجة هذه الازمة مع الاخذ فى الاعتبار التطورات الاقليمية والدولية المحتملة والافادة من القدرات البشرية والمنشآت القائمة.

الرد ـ نعم ـ بالتوجه التكنولوجى الانتاجى

المقترح اذن ـ على الرغم من الاوضاع المعقدة فى مصر ، على اساس التركيز المكثف على التقدم حاليا فى المجتمع بأن تدرس أولوية نشاط التنمية فى بعض الفروع التكنولوجية وتطبيقاتها الاقتصادية السلمية فى النشاط الانتاجى : **والقطاع الاول** المرشح لهذا الاتجاه هو قطاع البيولوجيا الحيوية وتطبيقاتها فى الزراعة وتربية الحيوان وانتاج الادوية والكيمائيات التحضيرية . **والقطاع الثانى** المرشح هو ادخال النظم

الالكترونية الحديثة للتحكم والمعلومات فى الصناعات القائمة لضبط الجودة ورفع مستوى الادارة ، **والقطاع الثالث** هو قطاع المال والتجارة ، يقوم بجمع وتبويب وتحليل البيانات والمعلومات عن الانشطة المالية والتجارية بالنسبة لمصر وبالنسبة للمنطقة العربية توطئة للتوسع فى نظام المناطق الحرة وتجارة الترانزيت وربما بعد ذلك اقامة سوق مالية عربية فى احدى هذه المناطق — حيث ان الاسواق المالية الدولية فى امريكا واليابان واوروبا ينقصها موقع رابع فى منطقة الشرق الاوسط ، نظرا لان هذه الاسواق مع نظم الاتصال والمعلومات تعمل ٢٤ ساعة يوميا عملا متصلا .

ربما يعترض البعض على هذا الاقتراح استنادا الى اننا حتى الآن لم نتمكن من الاستخدام الكامل للمعرفة التكنولوجية ولم نتمكن من الربط بين المعرفة العلمية التى لا زالت تعتمد على استيراد التكنولوجيا بنفقات كبيرة وشروط تحد من استخدامها ، بينما المئات والآلاف من الباحثين يتلهفون للحصول على الشهادات الجامعية العليا فى وسائل لا تجد سبيلها الى التطبيق **والرد يكون** بالاعتراف بقصور الوضع الحاضر وان من الضرورى تعديل هذا الوضع بجهد تكنولوجى وتطبيقى مكثف كما حدث فعلا فى دول اخرى اقل منا قدرة .

والتقدم الذى حدث فى دول الشرق الاقصى — ابتداء من اليابان بعد الحرب — حتى البوادر الأخيرة فى ماليزيا وتايلاند وربما اندونيسيا ايضا كانت كلها تعتمد على فتح اسواق خارجية (أولا فى امريكا ثم فى باقى انحاء العالم) لمنتجات تستفيد من العمالة الرخيصة المنظمة اداريا وانتاجيا وعندئذ تتجه رؤوس الاموال المحلية والخارجية للاستفادة عن طريق الاستثمار المربح — ثم يرتقى الانتاج تكنولوجيا ويتطور ابتداء من صناعة لعب الاطفال وحرير القمصان فى اليابان قديما وصناعة كسر السفن القديمة وبيعها خردة فى سنغافورة مثلا الى الانتاج الالكترونى الواسع او صناعة السفن الحديثة التى انتقلت فى العقود الاربعة الاخيرة من بريطانيا الى اليابان ثم الى كوريا ثم حاليا الى البرازيل — وعلى ذلك فان فرص فتح اسواق خارجية لمنتجات جديدة متميزة نوعيا وسعريا ضرورية ولكنها ربما لا تتاتى لمصر بسرعة ، وعندئذ يكون من اللازم فى المراحل الاولى للنهضة التكنولوجية ان يتم التوزيع فى الاسواق الداخلية — وهى نسبيا واسعة فى مصر — وما يتيسر توافره فى الدول العربية المجاورة .

ومعنى التوجه التكنولوجى المقترح أن يصبح هو الهدف الاول فى السياسة الداخلية والخارجية وفى العلاقات التشريعية والمالية ، بحيث تصبح هذه القطاعات هى رأس الحربة فى التنمية دون عائق من الاوضاع المالية والادارية والتشريعية والاجتماعات المعقدة والمتداخلة التى تراكمت فى السنوات الماضية ـ وأول خطوة فى هذا الطريق هو انشاء وتقوية معاهد بحوث وتجارب تطبيقية على أعلى مستوى عالمى فى الفروع المختارة والوصول بهذه التجارب الى الانتاج الاقتصادى السليم الذى يمكنه من المنافسة داخليا وخارجيا وربما يقال ومن أين لنا بالاموال اللازمة لذلك كله ـ **الرد** أن هذا التوجه فى مبدئه لا يحتاج الى أكثر من ٢ ـ ٣٪ من الدخل القومى لعدة سنوات يمكن تدبيرها بترشيد بعض الانفاق الراسمالى والاستهلاك الذى يبلغ مجموعه هاليا حوالى أكثر من الدخل القومى كله ـ وهذا قدر ضئيل له أهمية قصوى اللهم الا اذا اقترح بديل آخر بالنسبة للشعب والدولة .

وقد يقال هل هذا الحل الجذرى يمكن تنفيذه مع وجود مشاكل الديون الخارجية والبطالة بين الشباب والفجوة الغذائية وارتفاع الاسعار ومشكلات الصرف الصحى والاسكان والتعليم وضرورة جذب الاستثمارات الخارجية ورفع الاجور بما يتناسب مع الغلاء والاصلاح الوظيفى لمرتبات الموظفين وغيرها **والرد على ذلك** ـ أن كل هذه المشكلات المتداخلة تراكمت فى السنوات الخمسين الماضية بسبب استراتيجية الاستهلاك والاقتراض والانفاق بما يزيد على الانتاج وعلى هدر القوى البشرية فى تعليم لمدة عشرين سنة ثم يعين فى وظيفة وهمية واستمرار قبول الضغط للتوسع فى التعليم الجامعى دون التعليم الفنى والحرفى والاصرار على دعم المستهلك وليس دعم المنتج (بما فيهم العمال واصحاب رؤوس الأموال) واتباع سياسة التمويل التضخمى الذى يقع عبؤه أولا على اصحاب الاجور الثابتة والفقراء ، ثم ابتكار أساليب الدعم والاسعار المختلفة والميزانيات والاعانات لتعويض هذا العبء مع ضياع الحافز على العمل وتحويل المجتمع كله ـ الى حد ما ـ الى صورة مجتمع التكية والتواكل .

لا يمكن الخروج من هذا الوضع ، بالصيحات الجوفاء ولا بالحصول على قروض جديدة ، بينما نعجز عن الوفاء بالقروض القائمة ، وليس هناك مستثمر (مصرى أو حتى أجنبى) يخاطر بماله فى مجتمع ليس له طريق واضح للخلاص وتنتشر فيه الانحرافات والبيروقراطية والتطرف

الهدام والتكاسل وصعوبة الادارة وتعدد التشريعات الا اذا اتخذ هو الآخر من جهته الحيطة والحذر من كل هذه العوائق ـ واولها التضخم والبيروقراطية وعجز الميزان الخارجى والميزانية وتعقيدات التوظيف والادارة والتحوط الذى يتجه اليه المستثمرون يشمل المغالاة فى الحصول على الربح السريع والعمولات التى تكاد تستنفذ راس المال والاعتماد على القروض من المصارف والتهرب من الضرائب ـ وكلها عوائق امام الاستثمار تزيد من تكلفته وتقلل من جدواه على الاقتصاد وعلى المجتمع .

والمؤسسات الدولية ـ وموارد التمويل الخارجية ـ ولها اهدافها وقواعدها ـ لن تقبل على التعاون معنا الا تحت الضغط السياسى ، او على صورة المستثمر الذى يحتاط لنفسه بأن يدبر للهرب فى أقرب فرصة ، اما اذا كان الانتاج حقيقة على اسس اقتصادية سليمة ، فان راس المال يقدم اليه دون الحاح او رجاء .

الخلاصة ان التوجه التكنولوجى الانتاجى فى قطاعات محددة ، ثم يمتد بعدها الى قطاعات اخرى هو احد المخارج الاساسية التى لا غنى عنها لتخرج مصر من أزماتها المعقدة التى تراكمت فى السنوات الماضية . ولا يصح ان نعتبر ان هذا المخرج ليس له مخارج موازية تكمله وتساعده . او انه لا توجد مقترحات اخرى قد يتم دراستها والانفاق عليها على مستوى قومى .

اما ان نبقى فى الظلام ـ نعيش من يوم الى آخر ونخرج من ازمة لندخل فى أزمات ، دون أن نرى بصيصا من نور ، فهو الاهدار الحقيقى لقدرات هذا الشعب الذى اثبت قدرته فى مواقف معينة أن يكون انجازه على اعلى المستويات الدولية بفضل القيادة والتنظيم والتعبئة المفكرة المدبرة وليس بهذا السيل الهادر من الالفاظ والشعارات يوما بعد يوم . وبذلك نخرج من دائرة الصمت بشأن المستقبل الى دائرة الامل والعمل .
والله الموفق .

Fig. (1) ملحـــــق

Man is the center ofall activities and concepts. As a worker (W) he produces (P) and in particular produstrial industrial goods. These products are consumed (C), invested (I) or conserved (C) for Later generations Once man produces and consumes, he is more apt to be creative (C), use his leisure (L) and create additional knowledge (K). These products lead to value-systems (V), attitudes (A) and behavior (B) of individuals and groups. As a result, man does not live in isolation, and has across centuries developed political systems (P) and social structures (S) and authorities (A) of decision--making at different levels. Valuesand authority, create patterns of desired development (D) using resources (R) and technology (T). This serie of steps, which follow each other in an steady states, whilemost of the clock wise transitions represent change. Political and authority system change. Values and behavior (PSA–VAB), or the emergence of value systems and attitudes which engender new forms of creativity, concepts and knowledge (VAB–CLK) or creativity conditions new consumption habits, or desires for greater consumption and investment, lead tomore intensive work and product (CIC–WPI) and lately as a result of work and production, resources are created, technology acquired and new development concepts become possible (WPI–DRT) an economic explanation of history would be represented by a movement from (P) production to development (D) to new political and social structures and authority.

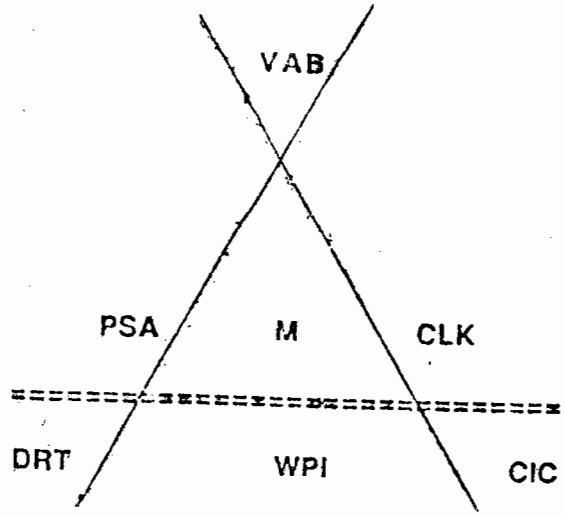

Figure (1) Socio-Economic and Technopolitical Circuit OF inter-Relations.

من الشكل السابق يتبين أن هناك ست مجموعات هى :

الأولى DRT : Development - Resources - Technology وهى مجموعات الخامات والمعرفة اللازمة

والثانية WPI : Work - Production - Industrialization وهى مجموعة مقومات العمل والانتاج والتصنيع

والثالثة CIC : Consumption - Investmet - Conservation هى مجموعة استخدام المنتج فى الاستهلاك أو الاستثمار أو التخزين

وهذه المجموعات الثلاث هى العملية الاقتصادية لأن أى اقتصاد فى العالم يبدأ بالخامات وبالمعرفة وبالتكنولوجيا وبسياسة التنمية ثم نأتى بمعدات الانتاج سواء كانت على شكل مصنع أم مزرعة أم مؤسسة يتولد عنها انتاج معين ثم نقوم بتوزيع هذا الانتاج اما للاستهلاك أو للاستثمار أو للادخار أو للتخزين وبناء المستقبل .. وهذه المجموعات الثلاث لا تعيش منعزلة بل هناك مجموعات اخرى تؤثر فيها مثل :

المجموعة الرابعة VAB : Values - Attitudes and Behavior وهى مجموعة المقومات الفكرية والانسانية والمثل الموجودة فى المجتمع .. وهذه المجموعة فى الواقع بعيدة عن العملية الانتاجية ولكنها تؤثر فيها اما عن طريق :

المجموعة الخامسة PSA : Political - Social Structures - Authority ونعنى بها القيم الدينية والاخلاقية والسلوكية ، أو العادات والتقاليد .. وهذه القيم تتحكم فى تصرفات الأفراد فى مختلف الدول والعصور لان لها ارتباط كبير بالافراد . فمثلا نجد ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوجد قيم وسلوك جديدة غيرت المجتمع كله ليس فى الامة العربية فحسب وانما فى العالم أجمع . وانه اذا كانت هناك قيم ضعيفة فان التغيير فى المجتمع يكون ضعيفا أما اذا كانت القيم قوية ومستهدفة وواضحة فان التغيير يكون سريعا كما تؤدى الى خلق القيم الاساسية لقيام السلطة سواء كانت سلطة حكومية أم أهلية والتى يطلق عليها عملية ادارة المجتمع .

وقد تتأثر القيم بالانتاج الفكرى والثقافى عن طريق **المجموعة السادسة** CLK : Creativity - Leisure - Knowledge لان الانسان بناء على هذه القيم يكون له سلوكيات .. وليس الانتاج الاقتصادى هو أهم أنواع الانتاج

وانما هناك ايضا الانتاج الفكرى الذى يشمل الفنون والآداب بجميع انواعها والمعرفة والتعامل المعلوماتى بين الافراد لتكوين ما يسمى بالمعرفة والاستقرار ، وهذه القيم تؤثر فى الاستهلاك فاذا اردنا ان نقلل منه وجب أن نرجع الى قيم ومثل معينة فى المجتمع وليس بواسطة القانون او البوليس .

واذا كان الانسان فى هذا الشكل هو الاساس او المحور وسرنا فى الاتجاه ضد عقارب الساعة بأن نبدأ بالموارد الاساسية ثم احداث الانتاج ثم توزيع هذا الانتاج الى الاستهلاك ، فان الافراد حينما يأتى لهم الانتاج اللازم فانهم يبدأون فى التمتع بالحياة ويكونون منتجين فكريا ومتمتعين فنيا وأدبيا ومن هنا تنشأ المثل والقواعد التى تناسب المجتمع ، ومن هذا المثل يأتى النظام الحكومى أو نظام السلطة وبالتالى تدور الدورة وهذا ما يطلق عليه النظام المستقر فى المجتمع .

اما اذا سرنا فى اتجاه عقارب الساعة بأن نبدأ بالمثل وجعلناها تؤثر فى سلوكيات الافراد ومفاهيمهم وتؤثر فى استهلاكهم والاولويات التى يستخدمون فيها الموارد وندفعهم الى انتاج اكبر فان هذا يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة والى استخدام للمعرفة وبالتالى اقامة نظام اجتماعى ونظام سلطة يتناسب مع هذه الدورة وهذا الاتجاه يمكن أن نطلق عليه اتجاه ثوروى أو الاتجاه الذى يحدث التغيير .

ومن ثم فاذا كان هدفنا هو تغيير الاستهلاك وتركنا الامور لطبيعتها فسوف نمشى ضد عقارب الساعة وننتظر من الناس أن يتصرفوا تصرفا معينا بينما اذا اتجهنا مع عقارب الساعة فان الاستهلاك يمكن ان يتأثر نتيجة لاعادة تنظيم عملية الانتاج أو لاعادة توزيع الموارد أو اعادة تنظيم الجهاز الادارى وبالتالى فانه يمكن التغيير فى الاستهلاك والتحول الى قيم أفضل من القيم الحالية .

وبالتالى لا نستطيع أن نأتى فى هذا المجال المكون من ست مجموعات مختلفة ونقول بتغيير قانون يمكن أن يؤثر فى الاستهلاك أو غيره لان أى تغيير يحدث فى التشريع أو فى استخدام الموارد أو فى انتاجية العمل أو فى

توزيع الانتـــاج لابد أن يؤثر على المجتمـــع . والدورة التى ذكرناها كانت تعطى اهتماما للاستهلاك أيا كان مصدره ، فقد كنا نحصل على موارد من الخارج ثم نقوم بعملية ارضاء واسترضاء وليست حفز على العمل والانتاج. فالتغيير الذى نتحدث عنه ليس مجرد اقامة مركز جديد للبحوث واصدار قانون جديد للاستثمار وانما هو تغيير فى النظرة الى المجتمع بأن يتحول الى دورات ايجابية بدلا من الدورات السلبية التى استمرت فترة طويلة ... فالمسألة تحتاج الى فكر وليس مجرد انفاق ، وهذا ما أســـميه المشروع القومى المفتقد ، بأن يكون عندنا فكر موحد . فلا نستطيع الخروج من هذه الازمة الا اذا غيرنا عقلية العامل وست البيت والطالب بحيث يدخـــل الجميع فى دورة انتاجية تصاعدية بدلا من الدورة التخلفية .